

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 18-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2019/5-B/1*
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 4 أكتوبر/تشرين الأول 2019
اللغة الأصلية: الفرنسية
* أعيد إصدارها لأسباب فنية
في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2019

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

للفترة من يوليو/تموز 2019 إلى يونيو/حزيران 2020

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد R. Bellin

مدير المراجعة الخارجية للحسابات

هاتف: 066513-2392

Cour des comptes
FRANCE



المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي
للفترة من يوليو/تموز 2019 إلى يونيو/حزيران 2020



جدول المحتويات

4	أولاً- الولاية والأهداف
5	ثانياً- المراجعات والتقارير
5	ثالثاً- المعايير والطرائق
6	رابعاً- مجالات المراجعة
6	ألف- مراجعات الأداء
8	باء- المراجعات الميدانية
9	جيم- مراجعة الكشوف المالية
10	الملحق الأول
	قائمة بالمواضيع المختارة لمراجعات الأداء للسنة المالية 2019 وقائمة إرشادية بالمواضيع الممكنة لمراجعات الأداء في الفترات اللاحقة
11	الملحق الثاني
	قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية للسنة المالية 2019

أولا- الولاية والأهداف

- 1- هذه الوثيقة المقدمة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للعلم، هي خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي بشأن أنشطة المراجعة المقررة للفترة من 1 يوليو/تموز 2019 إلى 30 يونيو/حزيران 2020.
- 2- وبناء على قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، عُهد بالمراجعة الخارجية لحسابات البرنامج إلى الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي للفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، وفقا للمادة 1-14 من النظام المالي للبرنامج.
- 3- وولاية مراجع الحسابات الخارجي محدّدة في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي للبرنامج وملحقه، وفي الدعوة إلى تقديم طلبات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي. وتضم اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي الدعوة إلى تقديم الطلبات إلى جانب عرض خدمات مراجع الحسابات الخارجي، وخاصة عرضه التقني المفصل الذي وافق عليه المجلس.
- 4- وتتمثل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (المادة 1-14 من النظام المالي) وإبداء الملاحظات، إذا رأى ذلك مناسبا، بشأن فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والرقابة المالية الداخلية، وبشأن إدارة البرنامج وتسييره بصفة عامة (المادة 4-14 من النظام المالي).
- 5- وتشمل الولاية الممنوحة لمراجع الحسابات الخارجي في الاختصاصات التي اعتمدها المجلس التنفيذي مراجعة الكشوف المالية واستعراض أداء إدارة البرنامج وانتظامها.
- 6- ووفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي وبموجب المادتين 1-13 و 3-13 من النظام المالي للبرنامج، يكون المدير التنفيذي للبرنامج مسؤولا عن إعداد الكشوف المالية وتقديمها. وتماشيا مع المادة 1-3 من النظام المالي، يكون المدير التنفيذي مسؤولا أيضا عن الإدارة المالية لأنشطة البرنامج أمام المجلس.
- 7- ووقع في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016 خطاب التزام لضمان الفهم الواضح لالتزامات كل من إدارة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي وفقا للمعيار 210 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- 8- والهدف من مراجعة الكشوف المالية هو الحصول على تأكيد معقول بأن الكشوف المالية تُعطي صورة حقيقية ومنصفة، من جميع الجوانب الجوهرية، للوضع المالي للبرنامج ولنتائج العمليات المسجلة خلال السنة المالية، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وأن الكشوف المالية قد أُعدت بالامتثال للنظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة؛ وأن السياسات المحاسبية المطبقة تتسق مع السياسات المطبقة في السنة المالية السابقة؛ وأخيرا أن المعاملات قد أُجريت على نحو يمتثل للنظام المالي والسلطة التشريعية.
- 9- وفي إطار المراجعة المالية، يستعرض مراجع الحسابات الخارجي ويختبر، عند الضرورة، آليات معيّنة للرقابة الداخلية لها أثر جوهري على إعداد الكشوف المالية. وبأخذ مراجع الحسابات الخارجي في الحسبان الضوابط الداخلية المنطبقة على إعداد الكشوف المالية بهدف وضع إجراءات المراجعة الملائمة للموضوع دون السعي للتعبير عن رأي بشأن فعالية تلك الضوابط. ويستهدف هذا العمل أساسا تحديد استراتيجية المراجعة المالية غير أنه قد يساعد أيضا على استبانة الفرص لتعزيز الرقابة الداخلية وإعلام البرنامج بها.
- 10- وفيما يتعلق باستعراض الأداء، تستهدف عمليات المراجعة إلى تحديد مدى الاضطلاع بالأنشطة في المجالات المستعرضة وفقا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية ومدى إمكانية تحسينها.
- 11- وتستهدف مراجعات الأداء أيضا إلى ضمان تمثي الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من جميع الجوانب الجوهرية مع أحكام النصوص الأساسية للبرنامج.

ثانياً- المراجعات والتقارير

- 12- وفقاً للاختصاصات، يتعين على مراجع الحسابات الخارجي أن يعد كل عام تقريراً عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (يقدم إلى المجلس للموافقة عليه)، مشفوعاً برأي بشأن الحسابات وتقاريرين عن أداء إدارة البرنامج وانتظامها، يُشار إليهما باسم "تقرير مراجعة الأداء" (ويقدمان إلى المجلس للنظر فيهما). ويبلغ مراجع الحسابات الخارجي أيضاً عن زيارته إلى المكاتب الميدانية (مكاتب إقليمية ومكاتب قطرية ومكاتب أخرى) في الخطابات الإدارية الموجهة إلى المدير التنفيذي. وأخيراً، يتولى مراجع الحسابات الخارجي التصديق على مشروع التقرير السنوي عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المقدم من الأمانة إلى المجلس للنظر فيه.
- 13- وكقاعدة عامة، سُرسل الخطابات الإدارية بشأن المكاتب الميدانية إلى الأمانة فقط. ومع ذلك، يحتفظ مراجع الحسابات الخارجي بالحق في التطرق في تقاريره المرفوعة إلى المجلس إلى أي مسائل يلاحظها في المكاتب الميدانية وينبغي استرعاء انتباه المجلس إليها. وعلاوة على ذلك، وتجاوزاً لما هو متوقع بناء على الاختصاصات، قرر مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي تلخيص الملاحظات المقدمة سنوياً في الميدان ضمن وثيقة تُرفع إلى المجلس والمدير التنفيذي.
- 14- وستجري مراجعة الكشوف المالية على مرحلتين في مقر البرنامج على النحو التالي: مراجعة مؤقتة في خريف السنة المالية قيد الاستعراض (من 14 إلى 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019 بالنسبة إلى السنة المالية 2019) من أجل فهم آليات الرقابة الداخلية واختبارها، ومراجعة ختامية في الربع الأول عقب إقفال الحسابات (من 17 فبراير/شباط إلى 6 مارس/آذار 2020 بالنسبة إلى السنة المالية 2019) من أجل فحص حجم معين من المعاملات.
- 15- وستنطوي كل مراجعة من المراجعتين الاثنتين للأداء على بعثتين في المقر فيما بين يوليو/تموز 2019 وفبراير/شباط 2020، هما: بعثة تحضيرية لاستكمال تخطيط المراجعة وتحديد العمليات الرئيسية وبعثة ختامية لاختبار الضوابط وجمع الأدلة واستخلاص الاستنتاجات.
- 16- وسيجري مراجع الحسابات الخارجي عدداً من الزيارات الميدانية إلى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية أساساً. وستتناول هذه المراجعات مدى انتظام إدارة المكاتب وسُتسهم أيضاً في مراجعات الأداء وفقاً للمواضيع المختارة. وقد تشمل كذلك فحص عينات مختارة تمثيلاً مع المخاطر في مجالات تؤثر في الكشوف المالية. وبالنسبة إلى الفترة من يوليو/تموز 2019 إلى يونيو/حزيران 2020، ستجري المراجعات الميدانية في الفترة من أغسطس/آب إلى ديسمبر/كانون الأول 2019.
- 17- وبالنسبة إلى الفترة من 1 يوليو/تموز 2019 إلى 30 يونيو/حزيران 2020، فإن تاريخ تقديم تقارير مراجعة الأداء الختامية إلى أمانة المجلس هو 3 أبريل/نيسان 2020. أما تاريخ تقديم تقرير مراجعة الكشوف المالية والرأي بشأن الحسابات فهو 17 أبريل/نيسان 2020.

ثالثاً- المعايير والطرانق

- 18- ستجري مراجعة الكشوف المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والنظام المالي للبرنامج والاختصاصات الإضافية الملحقة به، حسبما تنص عليه المادة 14-3 من النظام المالي. وهذه المعايير هي جزء من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تحكم أيضاً الطريقة التي يتبعها مراجع الحسابات الخارجي في مراجعات الأداء والانتظام.
- 19- وتقتضي كل هذه المعايير من مراجع الحسابات الخارجي أن يمثل لقواعد السلوك المهني السارية ويحتكم إلى تقديره المهني ويؤدي تفكيراً نقدياً واستقلالاً في المراجعة. ولا يجوز للهيئات التشريعية ولا للهيئات الرئاسية التابعة لمنظمة معينة أن تتدخل في اختيار المسائل التي تخضع للمراجعة أو تخطيط العمل أو جدولته أو تنفيذه أو الإبلاغ عن النتائج أو رصد المراجعات.
- 20- ولأغراض تتعلق بتخطيط المراجعة، ستنظم المراجعات المالية ومراجعات الأداء على السواء حول ثلاثة أهداف رئيسية هي التالية: فهم الكيان، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، واستبانة المخاطر المهمة.

- 21- وسيخطط مراجع الحسابات الخارجي عمله من أجل ما يلي:
- ◀ التصدي للشواغل الرئيسية التي تساور البرنامج وهيئاته الرئاسية فيما يتعلق بأهداف الكفاءة والفعالية والاقتصاد في الحوكمة واستخدام الموارد المتاحة من الجهات المانحة. وبالتالي، ينبغي للمراجعات أن تتناول المسائل الهامة، ولا سيما المسائل ذات الأهمية المالية أو الاستراتيجية؛
 - ◀ إدماج هذا النهج، أولاً، في تحليل لجميع أنواع المخاطر التي قد تقوض قدرة البرنامج على تحقيق النتائج التي تتوقعها الدول الأعضاء، وثانياً، في برامج المراجعة الداخلية والتقييم. وينبغي لمجالات الرقابة المختارة أن تعود على البرنامج بقيمة مضافة، ولا سيما لأن المخاطر ذات الصلة عالية ولأن هذه المجالات لم تُدرس دراسة متعمقة خلال المراجعات التي أجرتها هيئات رقابية أخرى مؤخرًا.
- 22- وسوف يراعي مراجع الحسابات الخارجي أيضاً في تخطيطه قدرته على مراجعة المجال المعني، أخذاً في الحسبان المعلومات المتاحة والموارد والأطر الزمنية الممنوحة له.
- 23- وقد حدّث مراجع الحسابات الخارجي تحليله للمخاطر بهدف تحديد خطة عمله للفترة من يوليو/تموز 2019 إلى يونيو/حزيران 2020 واستراتيجيته للمراجعة المتعددة السنوات مما مكّنه من تحديد قائمة بمجالات الرقابة التي يرجح لها أن تتطلب مراجعة للأداء بسبب أهميتها للبرنامج والقيمة المضافة لمراجعتها.
- 24- ويتجاوز عدد مجالات المراجعة الممكنة بطبيعة الحال عدد المراجعات المقرر إجراؤها في الفترة من يوليو/تموز 2019 إلى يونيو/حزيران 2020 (اثنان).
- 25- ولا يعرض الملحق 1 الموضوعين المختارين للمراجعة خلال الفترة من يوليو/تموز 2019 إلى يونيو/حزيران 2020 فحسب بل يتضمن أيضاً قائمة احتياطية من المجالات ذات الأولوية معدة من منظور متعدد السنوات بغية تعزيز إمكانية التنبؤ بالتخطيط واتساقه من سنة إلى أخرى. وسوف تساعد هذه القائمة الموسعة أيضاً على توجيه المناقشات اللاحقة مع الإدارة والهيئات الرقابية الأخرى والمجلس، ولا سيما من أجل تلافي ازدواجية العمل.
- 26- والمواضيع المذكورة للفترة التالية إرشادية فحسب. ويجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يراجع المواضيع المختارة للفترة الأولى فقط. وتنفّح الاستراتيجية المتعددة السنوات كل عام أثناء إعداد خطة العمل السنوية.
- 27- ويتضمن الملحق الثاني قائمة مؤقتة بالمراجعات الميدانية المقرر إجراؤها خلال هذه السنة.
- 28- وخلال مرحلة التخطيط التشغيلي لكل مراجعة، ينبغي أن تكمل خطة العمل السنوية هذه بتقييم مبدئي يسمح بتحديد نطاق المراجعة بمزيد من الدقة وإعداد اختصاصات تقدّم إلى الإدارة وصياغة خطة التزام لأفرقة المراجعة.
- 29- وبغية الاضطلاع بهذا التخطيط التشغيلي، سينظم مراجع الحسابات الخارجي اجتماعات عمل مع إدارة البرنامج قبل بدء كل مهمة من مهام المراجعة.

رابعاً- مجالات المراجعة

ألف- مراجعات الأداء

1- العقارات

- 30- تتألف ميزانية حافظة عقارات البرنامج من أكثر من 1 500 مبنى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مباني المقر، والمكاتب الميدانية، والمباني المحلية الأخرى، والمستودعات التي يديرها. ويستأجر البرنامج عدداً كبيراً من تلك المباني، بما فيها مقره في روما، ولكنه لا يمتلكها. وتزداد حافظة عقارات البرنامج بازدياد موارده وعملياته، كما يتضح من تجهيز مبنى إضافي لمقره.

31- وتتووع حافظة العقارات تنوعا كبيرا من حيث الوضع القانوني للمباني (سواء أكانت مملوكة أم مؤجرة وسواء أكانت مقدمة من البلد المضيف أم غير مقدمة منه)، والمعاملة المحاسبية (الأصول الثابتة أو غير الثابتة، والتأجير التشغيلي أو التأجير المالي) ووجه الاستخدام المقصود للمباني (كأن تكون للمقر أو الميدان، أو للمكاتب أو المستودعات). وستغطي المراجعة جميع عقارات البرنامج.

32- وتناول المراجع الخارجي بالفعل عدة مرات في تقاريره السابقة الترتيبات المحددة في السياسة المتعلقة بالعقارات لتغطية احتياجات البرنامج في هذا المجال. وقد فحص، بصفة خاصة، مساهمة الدول المضيقة في نفقات المكاتب القطرية أو إدارة المستودعات (انظر التقرير المتعلق بالخسائر المتصلة بالأغذية).⁽¹⁾ ويبدو أن ثمة مجالا لإدخال تحسينات بشأن هذه المسائل وبشأن حصر المباني.

33- والغرض من هذه المراجعة هو فحص الفعالية والكفاءة في إدارة هذه الأماكن، ولا سيما من حيث هدف تقاسمها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

34- وفيما يلي المسائل الرئيسية التي سنتناولها المراجعة:

- ◀ هل حصر العقارات الذي يستخدمه البرنامج شامل، ودقيق، ومفصل بما فيه الكفاية، ومحدث؟
- ◀ هل استراتيجية البرنامج بشأن العقارات متوافقة مع أهدافه، ولا سيما من حيث حجم المكاتب، واستخدام الحيز المكاني، والاختيار بين الملكية والتأجير، وما إلى ذلك؟
- ◀ هل يتم التحكم بفعالية في الإدارة المالية والإدارية للمباني (نفقات الإشغال، ونفقات الصيانة، والاستثمارات، ودور الضيافة، والصحة والسلامة، والعقود)؟
- ◀ هل عملية تجهيز مبنى جديد للمقر الجارية حاليا مفيدة ومبررة وتمضي في المسار الصحيح من حيث جدولها الزمني والترتيبات القانونية والاستثمارات الضرورية؟
- ◀ اعتمد قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 مايو/أيار 2018 (القرار A/RES/72/279) الهدف المتمثل في إنشاء مقر مشترك لوكالات الأمم المتحدة. فما هي الاستعدادات التي اتخذها البرنامج في سبيل تحقيق هذا الهدف؟

2- خدمات النقل الجوي

35- توجد لدى البرنامج ثلاثة أنواع من عمليات النقل الجوي: دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية؛ والإنزال الجوي للأغذية، وما يمكن وصفه بأنه عمليات نقل أغذية في حالات بعينها.

36- ودائرة النقل الجوي للمساعدة الإنسانية هي خدمة نقل يديرها البرنامج ولكنها متاحة لجميع موظفي المنظمات الإنسانية والدولية في جميع أنحاء العالم. وتنتشر هذه الخدمة في المناطق التي يصبح الوصول إليها صعبا أو مستحيلا (بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية، على سبيل المثال) وحيث لا تتوفر وسائل صالحة للنقل البري أو النقل الجوي التجاري. وتوفر خدمات النقل الجوي التابعة للبرنامج الدعم من حين لآخر لعمليات إنزال الأغذية من الجو في المناطق التي يتعذر الهبوط فيها. ومن خلال عقود مخصصة قصيرة الأجل، توفر هذه الخدمة، كناقيل، المساعدة من حين لآخر للمنظمات الدولية الأخرى التي ترغب في نقل البضائع من مكان إلى آخر.

37- ويتمشى توفير الخدمات من جانب البرنامج بالنيابة عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإنسانية مع الدور القيادي اللوجستي الذي عهدت به إليه الأمم المتحدة منذ عام 2005. وعلاوة على ذلك، يشكل العمل في شراكة هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 17 الذي يتولى البرنامج المسؤولية عنه.

- 38- وفيما يتعلق بالنقل الجوي، يتحمل البرنامج مخاطر كبيرة، مالية وقانونية ومتعلقة بالسمعة، فيما يتعلق بالامتثال للقواعد الأمنية، ومقتضيات تدريب الموظفين ومسؤوليته حيال الأشخاص الذين ينقلهم. وتثار أيضا مسألة الجدوى المالية لهذه العمليات ومدى ملاءمة اختيار وسائل نقل أخرى.
- 39- والهدف من المراجعة هو فحص شفافية عمليات البرنامج للنقل الجوي وفعاليتها وكفاءتها.
- 40- وفيما يلي المسائل الرئيسية التي سنتناولها المراجعة:
- ◀ كيف يضمن البرنامج الامتثال للقواعد المطبقة على أنشطة النقل الجوي (ترتيبات تقييم امتثال شركات الطيران للمعايير الأمنية المعمول بها؛ والامتثال للمتطلبات المتعلقة بتدريب الموظفين المعنيين؛ والمسؤولية القانونية للبرنامج كناقل)؟
- ◀ هل شروط تخطيط الخدمات الجوية وتحديد جداولها وتنفيذها (عقود استئجار الطائرات) وعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتكبد النفقات تخضع لرقابة كافية ويمكن تتبعها كي تطمئن الدول الأعضاء إلى أن تبرعاتها تستخدم بحكمة وبأكبر قدر من فعالية التكاليف؟
- ◀ هل تفي الخدمات الجوية التي يقدمها البرنامج بالجودة المتوقعة (سهولة الوصول إلى الرحلات الجوية، وموثوقية جدول الرحلات، وقدرة البرنامج على الاستجابة للمهمة، والشواغل البيئية)؟
- ◀ هل هناك ما يكفي من الشفافية والوضوح بشأن العمليات الجوية والاتصالات المتعلقة بكيفية استخدام تبرعات الدول الأعضاء المخصصة لهذا النشاط؟

باء- المراجعات الميدانية

- 41- تقضي اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي بأن يراجع كل عام حسابات عدد من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.
- 42- ولدى اختيار المكاتب الميدانية، أخذنا في الحسبان تحليلنا للمخاطر ومدى ملاءمة المكاتب المعنية لإجراء مراجعاتنا للأداء وقرب أحدث مراجعات أجرتها واحدة أو أخرى من الهيئات الرقابية.
- 43- وكفلنا أيضا أن تشمل القائمة المكاتب القطرية الواقعة في المناطق الجغرافية التي تغطيها المكاتب الإقليمية المقرر فحصها في ذلك العام.
- 44- وتجري أغلب تدخلات البرنامج حاليا في حالات الطوارئ في مناطق منطوية على مخاطر أمنية كبيرة. ونظرا إلى صعوبة العمل في مثل تلك البيئات التي تنسم بطبيعتها بعدم الاستقرار، لا نستبعد أن نستثني في نهاية المطاف بلدا أو أكثر من البلدان المزمع زيارتها.
- 45- وأخذت في الحسبان أهمية المبالغ المعنية غير أن تقديرنا المهني قد يؤدي بنا إلى التخلي عن الالتزام بمنهج مالي حصري في حالات معينة. ويتضمن الملحق الثاني قائمة المواقع المتوقعة.
- 46- وسوف تبحث المراجعات بحثا منهجيا مدى انتظام الإدارة فيما يتصل بالتمويل والموارد البشرية وإدارة الأصول والتنسيق مع الهيئات الأخرى.
- 47- وسوف تسمح المراجعات الميدانية أيضا بجمع المعلومات المفيدة لمراجعتي الأداء المقرر إجراؤهما خلال العام وإكمال عمليات التدقيق الإضافية اللازمة لمراجعة كشوف البرنامج المالية.
- 48- والغرض من استحداث مراكز الامتياز هو أن تكون وسيلة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهو ما يشكل عنصرا رئيسيا من خطة البرنامج الاستراتيجية. وفي الوقت المناسب، قد يحدد مراجع الحسابات الخارجي موعدا لفحص واحد أو أكثر من هذه المراكز في إطار الزيارات الميدانية. وعند الضرورة، يُدرج عرض عام لهذا الموضوع عندئذ في أحد تقارير مراجع الحسابات الخارجي المقدمة إلى المجلس.

جيم- مراجعة الكشوف المالية

- 49- خلص مراجع الحسابات الخارجي في تقييمه الأولي الذي أجراه في مستهل ولايته أن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تنطوي على خطر متأصل شديد نتيجة لطبيعة عمليات البرنامج الرئيسية وموقعها وهيكله الشديد اللامركزية الذي يوفر للمسؤولين القطريين قدرا لا يستهان به من الاستقلال.
- 50- وأكدت الخبرة المكتسبة خلال المراجعة المالية للسنوات المالية 2016 و2017 و2018 هذا التقييم المبدئي وأدت إلى ترسيخ التنسيق بين جميع أفرقة المراجعة (المراجعة الميدانية ومراجعة الأداء والمراجعة المالية) بهدف ضمان أخذ المسائل الناشئة عن الميدان في الاعتبار على نحو ملائم لأغراض المراجعة المالية.
- 51- وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد البرنامج بشدة على نظم المعلومات؛ ويؤدي النظام الحاسوبي المتكامل لإدارة الموارد (ونجز 2) دورا رئيسيا في حفظ الحسابات وإعداد القوائم المالية. وفي ضوء ذلك، أجرى المراجع الخارجي في عام 2016 استعراضا للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات في نظام ونجز 2، وضوابط استخدام عملية الشراء، وهو ما أدى به إلى إصدار توصيات بشأن تحسين أمن النظام. ودفعت الملاحظات المماثلة المراجع الخارجي إلى تكرار تلك التوصيات في عام 2018. وأثناء مراجعة السنة المالية 2019، سيواصل المراجع الخارجي عمله في هذا المجال، وسيقيم مستوى تنفيذ التوصيات الصادرة بالفعل في هذا الصدد.
- 52- وعلاوة على ذلك، حدد مراجع الحسابات الخارجي استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال هذه السنوات الثلاث الأولى مجالين محفوفين بالمخاطر في الكشوف المالية هما التاليين:
- (أ) سيكون إثبات الإيرادات المتعلقة بالمساهمات أول مجال يستوجب التيقظ الخاص نظرا إلى أهمية الموضوع بالنسبة إلى منظمة تعتمد اعتمادا تاما على المساهمات الطوعية. ولأغراض المراجعة المالية لعام 2019، سيواصل مراجع الحسابات الخارجي تخصيص مراجع محنك للنظر في إثبات الإيرادات، وسيعتمد بصفة خاصة على إجراءات متعمقة للثبوت المباشر.
- (ب) حدد مراجع الحسابات الخارجي في السنوات المالية السابقة أن التحويلات القائمة على النقد المتنامية بسرعة شكلت مجالا عالي المخاطر وأدت إلى تخصيص مراجع محنك للحسابات لهذا المجال بالتحديد لإجراء فحص معمق، وإلى تقديم ملاحظات وتوصيات في تقارير المراجعة المالية للسنتين الماليتين 2016 و2017. وبالنسبة إلى السنة المالية 2018، استند مراجع الحسابات الخارجي إلى هذه الخبرة السابقة لبحث طريقة تنفيذ التوصيات وسبل الاضطلاع بهذا النشاط في الميدان. ويتكرر نفس هذا النهج في السنة المالية 2019.
- 53- وإضافة إلى المخاطر الشديدة المشار إليها أعلاه وخطر التدهور خلص مراجع الحسابات الخارجي إلى تعرض الحسابات التالي ذكرها لخطر متأصل وخطر رقابي شديدين:
- (أ) النقد ومكافئات النقد
- (ب) الجرد
- (ج) حسابات البائعين والنفقات المستحقة والمشتريات
- 54- وفيما يتعلق بهذه الحسابات المهمة المعرضة لخطر مركب شديد، سيتعمق مراجع الحسابات الخارجي في اختبار آليات الرقابة الداخلية خلال المراجعة المؤقتة وسيجري اختبارا موسعا للتحقق خلال المراجعة النهائية. وسيستند أيضا إلى إجراءات خارجية للثبوت المباشر ويأخذ في الاعتبار المسائل التي يبلغ عنها الفريق المعني بالمراجعة الميدانية والفريق المعني بمراجعة الأداء إن وُجدت.
- 55- وأخيرا، أجريت تقديرات مهمة للالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين في ضوء الافتراضات والطريقة الاكتوارية المستخدمة لتقدير تلك الالتزامات. وخلال مراجعة عام 2019، سيواصل المراجع الخارجي إيلاء عناية خاصة لهذا المجال الذي سيتطلب اتصالات مباشرة مع الخبير الاكتواري الذي يعمل في البرنامج.

الملحق الأول

قائمة بالمواضيع المختارة لمراجعات الأداء للسنة المالية 2019 وقائمة إرشادية بالمواضيع الممكنة لمراجعات الأداء في الفترات اللاحقة

الفترات اللاحقة (غير شاملة)	السنة المالية 2019	2016-2017-2018 (تذكير)
<p>قياس الأداء</p> <p>استهداف المستفيدين من التحويلات</p> <p>القائمة على النقد</p> <p>مهمة الرقابة في البرنامج</p> <p>الشركاء المتعاونون</p> <p>الشراكات مع القطاع الخاص من أجل</p> <p>تحسين القدرات</p> <p>التنسيق بين الوكالات</p> <p>إدارة الابتكار</p> <p>مراكز الامتياز</p>	<p>خدمات النقل الجوي</p> <p>العقارات</p>	<p>استعراض اللامركزية</p> <p>التغييرات في الموارد البشرية</p> <p>الخسائر المرتبطة بإمدادات الأغذية</p> <p>تكثيف الموارد أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ</p> <p>ميزانية الحوافز القطرية</p> <p>منع التدليس وكشفه والمعاقبة عليه</p>

الملحق الثاني

قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية للسنة المالية 2019

2019	
بانكوك داكار	المكاتب الإقليمية
كوت ديفوار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كينيا مالي الفلبين السنغال	المكاتب القطرية